

وهذا قول مالك واحد وقال ابو حنيفة انه ذكر قبل ان يسجد في  
 الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر بعد ما يسجد في غير سجده  
 فانه كان قد تعدى في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلواته ورضي  
 اليه هذه الركعة ركعة اخرى يكون له ثالثة وان لم يكن قد تعدى  
 في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار يجزئ نفل ولو صلى ثانيا  
 ثالثة فتمام الثالثة فلا خلاف بين العلماء على ما قاله في الحواشي  
 الكبير انه يجوز ان يتم باربعها ويجوز ان يرجع الى الثانية  
 ويسجد ولي ذلك فعلى من السهو وان صلى المغرب اربعها ساهبا  
 سجد السهو واخراته صلواته بالانفاق وقال الاوزاعي يضيئ  
 اليه باربعه اخرى ويسجد السهو في الاكف والمغرب يشققها  
 والامام اذا اخرج من خلفه انة قد ترك ركعة هل يرجع الى التمام  
 او يعيد بقية الاصح من مذهب الشافعي وهو مذهبه محمد اذ لا  
 يرجع الى التمام بل يعيد على بقية وقال ابو حنيفة يرجع الى التمام و  
 اختلفت الرواية في ذلك عن مالك **فصل** ولا يتعلق بسجد  
 السهو عند الشافعي بترك مسنون سوى القنوت والتشهد الاول  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال ابو حنيفة ان ترك  
 تكبيرات العبد يسجد للسهو كذا يسجد الامام عنده للسهو بالجمهور  
 في موضع الاسرار وعلمه وقال مالك انه جزم في موضع الاسرار  
 يسجد بعد السلام وان ترك في موضع السجود قبل السلام وقال محمد  
 انه يسجد حسن وان ترك فلا بأس ولو قرئ في حال الركوع والسجود  
 او التشهد يسجد للسهو على ما نص عليه الشافعي **فصل**  
 واذا ترك ومنه السهو كراهة للجمهور لان بالاتفاق وعن الاوزاعي انه  
 ان كان السهو من جنسين كالتباعد والنقصان يسجد لكل سهو  
 يسجد وعن ابن ابي ليلى انه قال يسجد لكل سهو تسدين مطلقا  
 ولو سهر خلف  
 الامام

ولو سهر خلف الامام لم يسجد بالاتفاق وان سعى الامام الى الامام  
 موم حكم سهوه بالاتفاق فان لم يسجد الامام موم عند مالك وهو  
 الرابع من مذهب الشافعي ورواية عن احمد **باب**  
**سجد التلاوة** سنة عند الثلاثة للقاري والمستعمل وثا  
 ل ابو حنيفة هو واجب السامع من غير استماع لا يتأكد السجود  
 في حقه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هو اسوأ يسجد ان  
 التلاوة على الرابع من قول الشافعي واحمد اربعة عشر يسجد  
 وهي رواية عن مالك والشافعي واحمد نفل ان في سورة الحج  
 يسجد تسين وقال ابو حنيفة و مالك ليس في الحج الا الاولى وسجد  
 من هذا يسجد تسكرام من عزائم السجود قال ابو حنيفة  
 و مالك واحمد في احدى روايتيه هو من العزائم وقال الشافعي  
 واحمد في الرواية المشهورة هي تسعة تسكر تسجد في عبودية  
 الصلاة والتفوق على ان في المفصل ثلاث سجودات في التيمم  
 والانشقاق والعلق الا ما كانا نة قال في المشهور لا يسجد  
 في المفصل والعلق على باقي السجودات وهي عشرة في الاعراف و  
 الرعد والفيل وسجده ومريم والاولى من الحج والقرآن والفيل  
 والبيضة وفصلت وعددها تسعة وخمسة عشر سجدة فرد  
**فصل** ولو كانه الثاني في غير الصلاة والمستعمل في الصلاة  
 لم يسجد المستعمل فيها ولا بعد الفراغ وقال ابو حنيفة اذا قرئ يسجد  
 ويشترط شرط الصلاة فيها بالاتفاق وحكي عن ابن المسيب انه  
 قال الحائض لو نوي براسها اذا سمعت قراءة السجدة ونفل يسجد  
 وجزمه الذي خلقه ولا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة وقال مالك  
 يقوم مقامه استجابا بالاولاد للامام قراءة آية السجدة في الصلاة عند  
 الشافعي و مالك وقال ابو حنيفة يكره فيها برؤية بالقرآن لا غير